أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي[(١)]

محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز- جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : كان من نتيجة تركيز الفكر الاقتصادي الرأسمالي على هدف تعظيم الربح، أن حصر الفكر المحاسبي المعاصر مفهوم " نتيجة الأعمال " في الربح فقط. وقد اتضح مع مرور الوقت الآثار السلبية التي نتجت عن تركيز الفكر الاقتصادي الرأسمالي على تعظيم الربح. وبالرغم من ذلك لم يتطور الفكر المحاسبي ليوجد مقاييس أخرى لنتيجة الأعمال غير الربح. وهذا البحث محاولة لتحديد أهداف للمحاسبة في اقتصاد إسلامي تستفيد من أهم ما وصل إليه الفكر المحاسبي المعاصر وتنسجم مع أهداف الاقتصاد الإسلامي التي تلخصها الآية الكريمة "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين". [القصص. الآية ٧٧].

١ - مقدمة

كان من نتيجة تركيز الفكر الاقتصادي الرأسمالي على هدف "تعظيم الربح" بصفته شرطًا لتوازن المنشأة، أن ظهرت سلبيات كثيرة تنعكس آثارها على المجتمع، وسميت هذه السلبيات بـ "فشل السوق" وهي ناتجة عن "العوامل الخارجية المؤثرة على السوق (market externalities)"[(٢)]. وكان

(١) يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية على دعم هذا البحث وقد استفاد الباحث من آراء وملاحظات السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للتخطيط والمتابعة بالهيئة ومستشاريها ولكن الآراء الواردة في البحث قد لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة، كما استفاد الباحث من ملاحظات محكمين اثنين لهذا البحث، وغني عن القول أن أي خطأ أو قصور في البحث من مسؤولية الباحث وحده.

(٢) لمناقشة مبسطة حول موضوع فشل السوق انظر: (Hirshleifer 1976, 449-454) كذلك انظر:(Sloman 1991, 374-376).

الاعتقاد السائد بأن آليات السوق سوف تقود إلى أفضل سلوك اقتصادي وكذلك إلى أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية النادرة. ولكن مع مرور الزمن ثبت عدم صحة هذه الفرضيات، إذ أدى سعي المنتجين لتعظيم الربح إلى آثار جانبية ضارة بالمجتمع وبالبيئة من تلوث الهواء والماء والبحار والأنهار. إضافة إلى تلوث في الأخلاق والسلوك. وما " قمة الأرض " التي عقدت في البرازيل في عام ١٩٩٢م والقضايا التي نوقشت فيها إلا خير شاهد على سلبيات النظام الرأسمالي وعلى أن تحقيق أهداف اقتصادية قصيرة الأجل (متمثلة في تعظيم الأرباح) جاء على حساب أهداف طويلة الأجل[٣]. وقد طور النظام الرأسمالي نفسه جزئيًا بأن أدخل في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ما يعرف "بالقيود (constraints)" إذ نادى بعض المفكرين الرأسماليين بإدخال المتغيرات البيئية والاجتماعية كقيود أو محددات على سلوك المنتج بحيث لا يتجاوز هذه القيود أثناء قيامه بتعظيم أرباحه.

وفي واقع الأمر إن الالتزام بهذه القيود في ظل نظام رأسمالي، لا يتم إلا من خلال سلطة الدولة ورقابتها على التزام المنشآت بهذه القيود في تصرفاتها.

وحيث أن المحاسبة في واقع الأمر علم تابع، بمعنى أنه علم يقدم المعلومات التي تخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة والمتفق عليها في المجتمع، فقد تطور الفكر المحاسبي المعاصر في النظام الرأسمالي ليخدم الحاجة إلى مقياس للربحية، لكي يتم الحكم بوساطته على مدى تحقيق هدف تعظيم الربح. وكذلك يحتاج المتعاملون معلومات أخرى متعلقة بهدف تعظيم الربح كالسيولة مثلاً. وعلى ذلك جاء الفكر الرأسمالي وأوجد القواعد المحاسبية التي تمكن المنتج من قياس "نتيجة أعماله" و "مركزه المالي". وحصر الفكر الرأسمالي مفهوم "نتيجة الأعمال" في "الربح".

وقد أدت الآثار السلبية للنظام الرأسمالي، الناتجة عن سلوك المنتجين والأفراد أثناء قيامهم بمحاولة تعظيم الربح والمنفعة المادية، إلى مناداة الكثير من المفكرين بضرورة تحمل المنشآت الاقتصادية للمسؤولية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وتحقق أرباحها من خلاله، وذلك بأن تعمل على المحافظة على البيئة وتطويرها وعدم تلوثها، ومساعدة الفئات المحتاجة، والأقليات، والعجزة، إلى غير ذلك من مسؤوليات يرتبها عليها حجمها وأنشطتها[٤].

(٣) لمناقشة مستفيضة حول القضايا البيئية التي تمت مناقشتها فيما اصطلح على تسميته "بقمة الأرض"والاتفاقيات البيئية التي تمخضت عنه، انظر. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٢م) و(البنك الدولي١٩٩٢م) كذلك أنظر (World Resources Institute 1993)

(٤) لمعلومات تفصيلية عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وتطوره أنظر: (Beesley and Evans 1978).

وبالرغم من وضوح الآثار السلبية الناتجة عن التركيز على هدف تعظيم الربح، إلا أن بعض كبار مفكري الاقتصاد الرأسمالي مازالوا يصرون على أن الهدف الوحيد لأي منشأة اقتصادية يجب أن يكون تعظيم الربح ولاشيء غير ذلك، ومن أمثلة هؤلاء ميلتون فريدمان في كتابه الشهير عن الرأسمالية والحرية (Friedman 1962, 133) والذي يعارض فيه بشدة فكرة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية.

ولكن بسبب المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم، وظهور جمعيات حماية البيئة، مثل السلام الأخضر، وجمعيات حماية المستهلك، وظهور فئات المستثمرين الأخلاقيين، كل ذلك أدى إلى أن تصبح فكرة المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي تحرص عليها المنشآت الاقتصادية وتحاول الظهور بها. ولو لأغراض تسويقية على الأقل(٥).

وقد حاول الفكر المحاسبي المعاصر مواكبة هذا التطور في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، فنادى كثير من كتاب المحاسبة بضرورة المحاسبة عن الآثار الاجتماعية لمنشآت الأعمال، وإظهارها جنبًا إلى جنب مع القوائم والتقارير المالية التي تُظهر الأداء المالي لهذه المنشآت. وقد ظهرت العديد من الاقتراحات في هذا الصدد لا يتسع المجال هنا لاستعراضها. ولكن بالرغم من الدراسات العديدة والاقتراحات المختلفة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال، إلا أنها حتى الآن لم تصبح جزءًا من متطلبات النظام المحاسبي و لم تصل إلى درجة الإلزام بها(٦).

٢ - أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام

في اقتصاد إسلامي، يلتزم بتعاليم الله عز وجل خالق هذا الكون وصانعه، نجد أن الله عز وجل قد وضح للإنسان منذ أربعة عشر قرنًا أن أهداف النشاط الاقتصادي يجب ألا تكون مجرد تعظيم الربح أو تحقيق منافع مادية فقط، بل يجب أن تكون أهداف النشاط الاقتصادي متعددة، وبطريقة متوازنة تضمن عدم حدوث أي خلل في جانب من الجوانب ناتج من التركيز على أهداف على حساب أهداف أخرى.

---

(٥) أنظر على سبيل المثال: (Kelley and Lazer 1973) والذي يحتوي على مجموعة من المقالات التي تنادي بضرورة أن تتبنى وظيفة التسويق "مفهوم الأداء الاجتماعي".

(٦) لمعلومات تفصيلية عن المقترحات المختلفة في الفكر المحاسبي لقياس وعرض آثار الأداء الاجتماعي يقترح الباحث الرجوع إلى (Gray *et al.* 1987)، (Seidler and Seidler 1975) (Estes 1976)، (AAA 1973).

وفي رأي الباحث أن خير تلخيص لأهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام ما ورد في الآية الكريمة "**وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض، إن الله لا يحب المفسدين**" [القصص: الآية ٧٧][٧].

وعليه يمكن تلخيص أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام في الآتي:

(١) ابتغاء الدار الآخرة، وذلك لا يتحقق إلا برضا الله عز وجل والذي ينتج بدوره عن الالتزام بأوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه، وهو ما جاءت الشريعة الإسلامية لتوضيحه.

(٢) تحقيق عائد ملائم للفرد من خلال استثماره لأمواله، وتملكه لعناصر الإنتاج، يضمن له ولمن يعول حياة إنسانية كريمة تبعده عن الفقر المذل، وتمكينه من استخدام هذا المال لرفعة شأنه وتطوير معيشته بما لا يتعارض مع أوامر الله عز وجل ونواهيه.

(٣) الإحسان من خلال المال الذي أعطاه الله إياه بالإنفاق منه على الآخرين وعلى المحتاجين ونشر دعوة الله في الأرض. والإحسان كلمة جامعة لكل معاني الخير.

(٤) عدم ابتغاء "الفساد في الأرض" ومن أمثلته الرشوة، وتلويث البيئة والمجتمع لتحقيق أقصى ربح على حساب البيئة والمجتمع وهي السلبيات التي نتجت عن النظام الرأسمالي بسبب تركيزه على تعظيم الأرباح. وقد أدت هذه السلبيات إلى فساد في الأرض، وفساد في الهواء، وفساد في الماء، وفساد في البر، وفساد في البحر، وفساد في الأخلاق والسلوك.

ومما سبق يتضح أن الإسلام ينظر إلى المال على أنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فهو وسيلة لرضاء الله عز وجل، وهو وسيلة لرفعة المسلم وقوته، وهو وسيلة للإحسان، وهو وسيلة للإصلاح في الأرض. ومن هذا المنطلق نجد أن الإسلام يشجع على استثمار المال ويكره اكتنازه، قال الله عز وجل في كتابه الكريم: "... **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم**" [التوبة: الآية ٣٤][٨]. وقال الله عز وجل "**ويل لكل همزة لمزة. الذي جمع مالاً وعدده**" [الهمزة: الآيات ١، ٢].

---

(٧) لفت لفضيلة الشيخ الدكتور/ يوسف القرضاوي نظر الباحث إلى أن الآية الكريمة مرتبطة بالآية التي قبلها مباشرة والتي ورد فيها "... لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين" وفي رأي فضيلته أن هذا الجزء من الآية يستحسن عدم إغفاله عند مناقشة أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام.

(٨) يرى بعض المفسرين والفقهاء بأن المال إذا أخرجت زكاته فلا يعتبر كنزًا، ولكن لبعض العلماء المعاصرين رأي آخر نابع من أن المال إذا اكتنز فإن ذلك يؤدي إلى أضرار بالغة بالمجتمع. وعليه، فإن الإسلام لا يجيز هذا الكنز بناء على قاعدة لا ضرر ولا ضرار (فضيلة الشيخ الدكتور/ يوسف القرضاوي في تعقيبه الشفهي في الندوة الأولى التي عقدتها هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بدولة البحرين في الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٢م).

وقد أصبح من القواعد البديهية في علم الاقتصاد أن تنمية المجتمع تعتمد على الاستثمار اعتمادًا كبيرًا، كما وأن أهداف الاستثمار في الإسلام هي نفس أهداف النشاط الاقتصادي التي سبق تلخيصها في الآية الكريمة من سورة القصص.

٣- منهج البحث

ينطلق البحث من الافتراض بأن أهداف المحاسبة هي أهداف نابعة ومشتقة من أهداف النشاط الاقتصادي، وعليه ففي اقتصاد إسلامي من الضروري أن تنبع أهداف المحاسبة من أهداف النشاط الاقتصادي والتي سبق مناقشتها في الفقرة السابقة.

وعليه فإن منهج البحث يتلخص فيما يلي:

(**١**) يعتمد البحث بصورة رئيسة على المنهج الاستنباطي (deductive) في تحديد أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي وذلك استنباطًا من أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام التي لخصتها الآية الكريمة في سورة القصص.

(**٢**) ينطلق البحث من أن الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق الناس بها. أي إن الباحث لا يدعي هنا أنه سوف يبتكر شيئًا جديدًا كلية، ولكنه سوف يستعرض ما توصل إليه الفكر المحاسبي المعاصر في مجال تحديد أهداف للمحاسبة، ومطابقة ذلك على الأهداف التي تم تلخيصها في الآية الكريمة في سورة القصص والتي يؤيدها الفكر الإسلامي المميز الملتزم بالشريعة الإسلامية وروحها ومقاصدها. فما وافق الشرع الحنيف تم الأخذ به وما لم يوافق الشرع الحنيف، إما أن يتم تطويره، أو تعديله بما يناسب المقاصد الإسلامية. فليس كل ما ابتكره الغرب من أساليب وتقنيات شر كله بل هناك الكثير والكثير الذي يمكن الاستفادة منه مما ابتكره الغرب من أساليب ومعارف التي هي من الفكر الإنساني المشترك. وليس معنى ذلك أن نكون تابعين أو مكررين لما ابتكره الغرب مما قد لا يناسب فكرنا الإسلامي المميز، إذ إن هناك بالتأكيد جوانب عديدة لم يتم التعرض لها في الفكر الغربي والتي تنبع من خصوصية ديننا الحنيف وأنه خاتم الرسالات.

وسوف يقوم الباحث بتحديد جوانب النقص في الفكر المحاسبي المعاصر وتغطيتها بحيث تأتي أهداف المحاسبة متكاملة ومتفقة مع روح الإسلام، وبحيث يمكن لعلماء المحاسبة من المسلمين المخلصين الإسهام في بلورة فكر محاسبي معاصر نابع من التصور الإسلامي يساهم في خدمة البشرية جمعاء.

(**٣**) بناءً على ما سبق، فإن أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي، والتي يتم التوصل إليها في هذا البحث لا تخرج عن إحدى الحالات الآتية:

أ- أهداف للمحاسبة مميزة في الاقتصاد الإسلامي و لم يرد لها ذكر في الفكر المحاسبي الغربي المعاصر.

ب- أهداف للمحاسبة توصل إليها الفكر المحاسبي الغربي المعاصر تم الأخذ بها دون تعديل.

جـ- أهداف للمحاسبة تم التوصل إليها في الفكر المحاسبي الغربي المعاصر بعد إجراء بعض التعديلات عليها بما يجعلها أقرب إلى روح الإسلام.

(٤) تفترض الدراسة أن المستثمر في اقتصاد إسلامي له نفس أهداف الاقتصاد الإسلامي وعلى رأسها طاعة الله عز وجل واجتناب نواهيه، حتى وإن أدى ذلك إلى التضحية بجزء من العائد الذي يمكن أن يعود إليه، إرضاءً لله عز وجل، وتحقيقًا لمعنى العبودية له، أي إن المستثمر المسلم هو مستثمر أخلاقي (ethical investor) بكل ما لهذه الكلمة من معنى. والأخلاق عند المسلم أخلاق ثابتة محلاة لا تتغير لأنها أوامر من الله عز وجل يسعى كل مسلم إلى كسب رضاه كغاية أولى لوجوده على الأرض. وهذه الحقيقة هي أساس اشتقاق أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي كما سيتضح فيما بعد.

٤ - المحاسبة والقوائم المالية والتقارير المالية

من الضروري قبل البدء في تحديد أهداف المحاسبة توضيح المقصود بالمحاسبة والتقارير المالية، إذ إن هناك العديد من التعريفات لكلا المصطلحين بعضها يأخذ بمفهوم ضيق، وبعضها يأخذ بمفهوم واسع.

يمكن تعريف المحاسبة(٩) على أنها نظام معلومات يهدف إلى تزويد الطوائف المختلفة ذات العلاقة بوحدة محاسبية معينة، بمعلومات عن هذه الوحدة، تمكنهم من اتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع هذه الوحدة بصورة تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية النادرة إلى الاستخدامات ذات الكفاءة المرتفعة، والتي تحقق أهداف المجتمع، من توليد للدخل، وتوفير فرص العمالة من خلال الاستثمار(١٠). كما عرفت المحاسبة من قبل العديد من الكتاب على أنها "لغة المال والأعمال"(١١).

---

(٩) بالرغم من تعدد تعريفات المحاسبة، وتنوعها، والناتج في رأي باتون من صعوبة إيجاد تعريف يشمل كافة جوانب حقل واسع مثل المحاسبة (Paton 1922, 3)، إلا أن استعراض بعض التعاريف هنا يساهم في تحديد الإطار العام للمحاسبة.

(١٠) يركز العديد من الدراسات في تعريف المحاسبة على جانب اتخاذ القرارات. أنظر على سبيل المثال: (Nikolai *et al.* 1990,3) وكذلك أنظر: (AICPA 1973).

(١١) أنظر على سيل المثال: (Meigs *et al.* 1975,1)، كذلك: (Wilcoxon and San Miguel 1984,5).

وتنقسم المحاسبة بشكل عام إلى فرعين رئيسين: محاسبة مالية، ومحاسبة إدارية. يختص الأول بتقديم المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن إدارة المشروع، في حين يختص الثاني بتقديم معلومات إلى إدارة المشروع لمساعدتها على اتخاذ قراراتها الإدارية. وبالرغم من تركيز هذه الورقة على المحاسبة المالية، إلا أن الباحث يعتقد أن الأهداف التي يتم التوصل إليها في هذه الورقة تنطبق على كلا الفرعين من المحاسبة.

وقد يكون من الملائم هنا التوسع في تعريف المحاسبة المالية إذ يمكن تعريفها على أنها: ذلك الفرع من المعرفة الذي يعنى بوضع الأسس والقواعد والمبادئ التي تحكم تسجيل، وتبويب، وتحليل، وتلخيص العمليات والأحداث المالية، بهدف معرفة نتيجة أعمال المشروع، وتحديد حقوقه، والتزاماته، أو ما يعرف اصطلاحًا بمركزه المالي، وعرض هذه المعلومات على متخذي القرار كي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة. وعلى ذلك، "فالمنتج النهائي" للمحاسبة المالية يتمثل في القوائم المالية التي يتم إعدادها كملخص للمعلومات التي سجلتها وبوبتها المحاسبة[١٢].

وفي بداية ظهور المحاسبة كان هناك اعتقاد سائد بأن القوائم المالية التي تخرجها المحاسبة المالية تعبر تعبيرًا كافيًا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، وأن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تعبران بوضوح عن واقع الوحدة المحاسبية، دونما حاجة إلى أية معلومات إضافية. ولكن مع مرور الزمن، والتطور الاقتصادي، وتعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور والغموض نتيجة أن هذه المعلومات بنيت على مجموعة من الافتراضات التي قد لا تكون صحيحة. كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها، والبدائل التي أتبعت في قياس الأحداث والعمليات المالية. ولذلك، بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية، وذلك على شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية[١٣].

---

(١٢) لتعريف مشابه انظر: (Finney and Miller 1965, 1).

(١٣) لذلك أصبح من العرف المستقر العمل به في عرض القوائم المالية وجود جملة في كل صفحة من صفحات القوائم المالية تنبه القارئ إلى أنه "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (...) جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها".

ولكن بالرغم من التوسع في استعمال الهوامش والإيضاحات على القوائم المالية، إلا أن العديد من كُتَّاب المحاسبة ينادون بضرورة توسعة نطاق المعلومات التي تعرض على مستخدمي القوائم المالية بحيث تشمل العديد من المعلومات التي قد لا ترتبط بصورة مباشرة بالأرقام الواردة في القوائم المالية وذلك لإعطاء صورة شاملة وواضحة عن المنشأة ونتائج أعمالها المختلفة[١٤].

وعليه فقد تحول الفكر المحاسبي المعاصر من الحديث عن أهداف القوائم المالية (AICPA 1973) إلى الحديث عن أهداف التقارير المالية (FASB 1977, 1978)، لأن مصطلح التقارير المالية أعم وأشمل من القوائم المالية. فالتقارير المالية في الفكر المحاسبي المعاصر تعبر عن المعلومات والبيانات التي تعرض على مستخدمي هذه التقارير، وتشمل بصورة رئيسة القوائم المالية والملاحظات والهوامش على هذه القوائم، كما يمكن أن تشمل أية معلومات أخرى وصفية تكون ضرورية للفهم الصحيح للقوائم المالية، وتكوين صورة واقعية وشاملة عن الوحدة المحاسبية، سواء عرضت هذه المعلومات مع القوائم المالية أو بصورة منفصلة عن القوائم المالية[١٥].

وقد ساهم القضاء في بعض الدول في هذا التحول في الفكر المحاسبي إذ صدر في بعض الأحكام القضائية، الحكم بأن مراجع الحسابات يجب عليه أن يبحث عن أية معلومات إضافية خارج إطار القوائم المالية لكي تصبح القوائم المالية "غير مضللة" لمستخدمي هذه القوائم وأن يطالب بنشرها جنبًا إلى جنب مع القوائم المالية، وذلك حتى يتحقق مفهوم "عدالة التمثيل"، والذي لا يتحقق فقط بالالتزام بالمبادئ المحاسبية (أنظر بهجت ١٤٠٦هـ، ٤٦-٤٧).

---

(١٤) على سبيل المثال يرى رامنثان ضرورة أن تحتوي التقارير المالية على معلومات عن مدى أداء المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (Ramanathan 1976).

كما يرى بروميت وزملاؤه (Brummet *et al.* 1968) أهمية تقديم معلومات عن الموارد البشرية المتاحة للمنشأة.

كما ترى لجنة تروبلود المكلفة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يجب تزويد قراء القوائم المالية بالتوقعات المستقبلية إذا كان من شأنها مساعدتهم على دقة التنبؤ بالمستقبل (AICPA 1973,46).

(١٥) ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية أن مفهوم التقارير المالية يمكن أن يكون واسعًا جدًا (extremely broad)، وعليه يمكن أن يشمل أية معلومات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي. وضربت الهيئة أمثلة لبعض المعلومات التي يمكن أن تحتوي عليها التقارير المالية) بالتوقعات المستقبلية بوساطة إدارة المشروع، والإفصاح عن بعض خطط المنشأة أو توقعاتها وكذلك وصف للآثار الاجتماعية أو البيئية الناتجة عن نشاط المنشأة (FASB 1978,3-4).

ويرى الباحث أن محاولة توسعة مفهوم التقارير المالية خير دليل على قصور الفكر المحاسبي المعاصر، بتركيزه على الربحية والمقاييس المادية الأخرى، وحاجة الإنسانية إلى فكر محاسبي متوازن يمزج بين المتطلبات المادية والأخلاقية والروحية للإنسان. وهو ما يعتقد الباحث أن الفكر الإسلامي مؤهل له. وهذا يلقي عبئًا على علماء المحاسبة من المسلمين المخلصين للمساهمة في بلورة فكر محاسبي نابع من التصور الإسلامي يساهم في خدمة البشرية جمعاء.

لذلك فإن هذه الدراسة وهي تحاول تحديد أهداف للمحاسبة في اقتصاد إسلامي سوف تأخذ بهذا المفهوم المتطور للمحاسبة، وتطوره بما يناسب الفكر الإسلامي، وهو المفهوم الذي يعتبر المحاسبة نظام معلومات يخدم الاحتياجات المشروعة لمستخدمي هذه المعلومات ويعرضها عليهم بصورة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع الوحدة المحاسبية، ويبحث عن هذه الاحتياجات ويحاول تلبيتها لهم آخذًا في الاعتبار عدم الإخلال بسرية بعض المعلومات آخذًا قول الرسول ﷺ "استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان" وعدم تحميل الوحدة المحاسبية بأعباء لا طاقة لها بها. وكذلك آخذًا في الاعتبار، القيود على المعلومات التي يمكن أن تخرجها المحاسبة كما سيرد فيما بعد.

وقد روعي عند تحديد الأهداف في هذه الدراسة قابلية هذه الأهداف للتحقيق إما من خلال معلومات يمكن عرضها في القوائم المالية، معلومات قابلة للقياس، أو معلومات أخرى مكملة تكون قابلة للوصف والتقرير والتثبيت.

٥ - القيود على المعلومات التي يمكن أن تخرجها المحاسبة

لابد من التسليم ابتداءً بأن المحاسبة لا يمكنها أن توفر معلومات إلا في حدود معينة يمكن تضييقها أو توسيعها، ولكن مهما تم تبني مفهوم واسع للمحاسبة فإنها تظل محكومة بمجموعة من القيود. وسنناقش فيما يلي بعض هذه القيود على المحاسبة والتقارير المالية التي تنتج عنها[١٦].

فإذا أخذنا التقارير المالية التي يخرجها نظام المحاسبة، حتى بمفهومها المتطور، نجد أن هذه التقارير هي تقارير ذات غرض عام لخدمة الاحتياجات المشتركة لمجموعة من المستخدمين ذوي الأهداف المتنوعة، والمتعارضة في بعض الحالات. حيث أن هذه القوائم –كما سبق ذكرها– لا يمكن أن تخدم الاحتياجات التفصيلية لكل فئة من الفئات. ولكن ليس معنى هذا أن المحاسبة لا يمكنها إعداد تقارير مالية تفصيلية مصممة لخدمة الاحتياجات الخاصة لفئة أو أكثر من هذه الفئات. فعلى سبيل المثال تقوم المحاسبة بتزويد إدارة الوحدة المحاسبية بالعديد من التقارير التفصيلية التي تساعدها على اتخاذ قراراتها اليومية. ولعل ذلك هو السبب الرئيس في استثناء إدارة المشروع من الفئات التي تخدمها التقارير المالية ذات الغرض العام في معظم الدراسات. ويرى بعض الكتاب أنه يمكن أن يعمم هذا المفهوم بحيث يمكن أن تعد "مجموعات" من التقارير المالية لخدمة احتياجات كل فئة على حدة

(١٦) لشرح أوفى لهذه القيود وغيرها من القيود على المعلومات التي يمكن أن يخرجها النظام المحاسبي التقليدي لوضعها الحالي انظر: (FASB 1978, para 17-23).

(Birnberg 1980, 29). ولعل هذا الموضوع يقودنا إلى الحديث عن قيد آخر على المحاسبة المالية وهو عنصر التكلفة، فالمعلومات المحاسبية لها تكلفة في تجهيزها وإعدادها وعرضها واستخدامها، وعلى ذلك فإنه في كثير من الحالات نجد أن اعتبارات التكلفة والمنفعة تحكم المحاسبة.

كما أن المحاسبة ليست إلا أحد المصادر الرئيسة للمعلومات وليست المصدر الوحيد، وعلى ذلك فإن المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال أسلوب آخر بتكلفة أقل أو بدقة أكبر ليس من الضروري أن تقوم المحاسبة بتكرارها. فعلى سبيل المثال: تقوم المحاسبة بتزويد المستخدمين بمعلومات عن الوحدة المحاسبية وليس عن الصناعة أو الاقتصاد القومي، حيث إن هذه المعلومات يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى، والمحاسبة –بوضعها الحالي– تقدم معلومات تاريخية، أي أنها سجل تاريخي لأحداث وعمليات حدثت فعلاً في الماضي. وقد يكون الماضي مؤشرًا للمستقبل وقد لا يكون.

ولعل من أهم القيود على المحاسبة وجود عنصر التقدير في قياس كثير من الأحداث. كما أن وجود بدائل مختلفة لقياس نفس الحدث يجعل المحاسبة وسيلة تقديرية وتقريبية وليست وسيلة كاملة الدقة.

كما أن عمليات القياس والتسجيل تحكمها مجموعة من الفرضيات والقواعد تجعل من القياس المحاسبي عملية غير دقيقة إذا لم تتحقق هذه الفرضيات.

ومن الضروري عند تحديد أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي أخذ هذه القيود أو المحددات في الاعتبار. وكذلك لابد من أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية تحقيق الأهداف التي يتم التوصل إليها من خلال معلومات قابلة للقياس، أو معلومات قابلة للوصف والتقرير عنها، والتحقق منها.

٦ - التطور التاريخي لتحديد أهداف للمحاسبة(١٧)

نشأت المحاسبة وتطورت مع الزمن لاعتبارات عملية لخدمة احتياجات التجار وتمكينهم من تسجيل حقوقهم والتزاماتهم ومعرفة أرباحهم. ومع ظهور الثورة الصناعية تطورت المحاسبة أيضًا لخدمة احتياجات الصناعة في معرفة تكاليف الإنتاج ومن ثم تسعير المنتجات، وتحديد الربح من عملية التصنيع، وقد تطور الفكر المحاسبي بهذا الأسلوب العملي إلى إيجاد قواعد للمحاسبة عن

(١٧) يعتقد الباحث أن التوسع نسبيًا في عرض التطور التاريخي لتحديد أهداف للمحاسبة له ما يبرره لاسيما أن منهج البحث الذي سبق عرضه يعتمد على الاستفادة مما تم التوصل إليه في الفكر المحاسبي المعاصر بعد عرضه على المبادئ القرآنية وتعديل ما يحتاج إلى تعديل، وإضافة ما أغفله الفكر المعاصر كما أن هذا العرض يثبت أهمية الاتفاق على أهداف للمحاسبة والمشاكل التي تترتب على غياب هذا الاتفاق.

الأعمال المستحدثة والمشاكل الجديدة. وتجمَّع خلال الزمن منذ ظهور القيد المزدوج مجموعة من القواعد والمبادئ التي أوجدها الفكر المحاسبي لمعالجة العمليات والأحداث المالية المختلفة. وكان هناك شعور عام سائد لدى التجار بأن المحاسبة تتميز بدقة تقرب من دقة علم الحساب.

لم يبدأ ظهور الانتقادات القوية للفكر المحاسبي إلا بعد أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م في الولايات المتحدة الأمريكية(١٨). هذه الأزمة كانت نقطة تحول كبيرة في الفكر الرأسمالي الغربي ككل، حيث قام المفكرون الرأسماليون بدراسة أوجه الخلل التي أدت إلى هذه الأزمة. وتبنت الحكومة الأمريكية مجموعة من الإصلاحات لمعالجة هذه الأزمة، وكان من النتائج التي تم التوصل إليها أن المحاسبة بوضعها الذي كانت عليه قبل الأزمة أسهمت إلى حد كبير في حدوث هذه الأزمة وذلك لأن المعلومات التي كانت تعرض على المستثمرين في سوق الأوراق المالية إما أنها محدودة، أو غير دقيقة ومبالغ فيها، مع عدم إمكانية مقارنة الشركات المختلفة بعضها ببعض، نظرًا لتعدد البدائل المتاحة للمعالجة المحاسبية للعمليات والأحداث المالية ذات الطبيعة الواحدة. وكان من جراء هذه الانتقادات أن تدخلت الحكومة الأمريكية في عملية وضع معايير محاسبية تحكم قياس وعرض المعلومات، وتم ذلك من خلال إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وسن قانوني الأوراق المالية ١٩٣٢م و ١٩٣٤م اللذين اعتبرهما كثير من الكتاب قوانين تتعلق بالإفصاح عن المعلومات وأهمها المعلومات المحاسبية(١٩).

وبعد أزمة الكساد الكبير نشطت عملية إعداد معايير محاسبية كانت تهدف إلى تضييق نطاق البدائل المحاسبية، وتوفير معلومات أفضل وأدق للمستثمرين والمتعاملين مع الشركات حتى لا يتكرر ما حدث من تضليل للمستثمرين وتم إعداد العديد من المعايير بوساطة هيئة تداول الأوراق المالية وبوساطة المعهد الأمريكي للمحاسبين، وبوساطة مصلحة الضرائب الأمريكية، وبوساطة إدارات أسواق المال وغيرها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من المعايير المحاسبية التي يناقض بعضها بعضًا في الكثير من الحالات (Sanders *et al*. 1938).

(١٨) لتأييد وجهة نظر تأثير أزمة الكساد الكبير على الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة انظر: (Mutchler and Smith 1984)(Keiso and Weygandt 1992,8,2).

(١٩) لمعلومات تفصيلية عن قانون الأوراق المالية وتأييد وجهة النظر الخاصة بتدخل الحكومة الأمريكية في عملية وضع معايير محاسبية نتيجة أزمة الكساد الكبير انظر: (Buckley *et al*. 1980)

وقد أدى هذا الوضع إلى مطالبة مفكري وكتاب المحاسبة بضرورة وضع مبادئ وقواعد تشكل إطاراً عامًا للفكر المحاسبي، حتى لا تخرج بعض المعايير التي يتم إصدارها عن هذا الإطار. إذ اتضح أن عملية إعداد معايير للمحاسبة بدون وجود هذا "الإطار الفكري" يمكن أن تقود إلى معايير تتناقض وتتعارض مع بعضها البعض.

كما أن مجال الخلاف بين المحاسبين يتسع، بل يكاد يصعب في كثير من الأحيان الاتفاق والالتقاء على تفكير مشترك، الأمر الذي يفقد المحاسبة أهميتها (كلغة للمال والأعمال)، حيث إن أهم متطلبات اللغة اتفاق المتعاملين بها على مفاهيم موحدة.

ومن أهم عناصر هذا الإطار العام التي طالب بها الكتاب والمفكرون ضرورة تحديد أهداف للمحاسبة المالية، ورغم أنه لم يتم اتفاق رسمي على أهداف المحاسبة المالية إلا في عام ١٩٧٣م حينما أعدت لجنة منبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، سميت بلجنة تروبلود نسبة إلى رئيسها، تقريرًا عن أهداف القوائم المالية (AICPA, Trueblood Report 1973). إلا أن المناداة بضرورة وضع أهداف للمحاسبة المالية يعود حسب علم الكاتب إلى عام ١٩٣٨م، عندما أصدر ساندرز وآخرون، بتكليف من مؤسسة هاسكينز وسيلز، دراسة بعنوان (بيان عن مبادئ المحاسبة)، ورد فيه أن من وظائف المحاسبة تلبية احتياج كافة الأطراف من المعلومات، بما في ذلك الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين (Sanders *et al*. 1938,4).

وهذه النقطة بالذات تمثل محور الأهداف التي تم تحديدها فيما بعد في الدراسات اللاحقة. كما ورد في كتاب باتون وليتلتون ١٩٤٠م، "أن غاية المحاسبة أن تقدم بيانات مالية خاصة بإحدى منشآت الأعمال، منسقة ومعروضة بطريقة تلبي احتياجات الإدارة والمستثمرين والجمهور" (Paton and Littleton).

ومن الجهات التي اهتمت بموضوع الإطار الفكري للمحاسبة، بما في ذلك تحديد الأهداف المحاسبية، جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association). فقد أصدرت الجمعية من خلال عدة لجان ومنذ عام ١٩٣٦م حتى عام ١٩٦٤م أربع دراسات متكاملة عن الموضوع بالإضافة إلى ثلاثة عشر إصدارًا تكميليًا (AAA 1966, 7).

وفي عام ١٩٦٤م تم تكليف لجنة، من أشهر علماء المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، يرأسها شارلز زلاتكوفيش، لإعداد بيان يصلح كإطار عام لنظرية المحاسبة، وقد تم إصدار البيان المذكور عام ١٩٦٦م، وهو من أهم الأعمال في مجال تطور مفهوم (الإطار الفكري للمحاسبة)، وقد صدر هذا البيان تحت عنوان: (بيان عن أساسيات نظرية المحاسبة) ورمز له بالأحرف الأولى **(ASOBAT)**.

وقد ورد في هذه الدراسة ولأول مرة- حسب علم الكاتب- ذكر أهداف المحاسبة بتحديد واضح وليس ضمن ثنايا الدراسة (AAA 1966,4).

كما قامت الجمعية نفسها بتشكيل لجنة في عام ١٩٧٧م لإعداد المفاهيم والمعايير اللازمة للتقارير الخارجية ورد فيها أهمية تحديد أهداف للمحاسبة (AAA 1977).

وقد أدت هذه الأفكار إلى قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل مجموعة دراسة على مستوى رفيع يرأسها روبرت تروبلود، ويعاون هذه اللجنة سبعة مستشارين وستة أعضاء متفرغين، وقد أصدرت هذه المجموعة دراستها النهائية تحت عنوان: (أهداف القوائم المالية) وقد سمى تقرير هذه اللجنة بتقرير تروبلود نسبة إلى رئيسها روبرت تروبلود، وقد جاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق به من جوانب.

وقد اعتبرت هذه الدراسة أن الهدف الأساسي للقوائم المالية -بالإضافة إلى أحد عشر هدفاً آخر ذكرها التقرير- "تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية" (AICPA, Trueblood Report) (انظر الملحق رقم ٢).

وعندما تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB)، كان موضوع إعداد الإطار الفكري للمحاسبة أهم الموضوعات التي أدرجها على جدول أعماله، وكان على رأس موضوعات الإطار الفكري موضوع تحديد أهداف القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة المالية (FASB 1974, 1976a, 1976c).

وقد قام المجلس بإصدار سلسلة من البيانات سميت "بيانات مفاهيم المحاسبة المالية" كان أولها هو البيان رقم واحد تحت عنوان "أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال" (FASB 1978). وكما يتضح من العنوان فإن المجلس قرر استخدام مصطلح التقارير المالية بدلاً من القوائم المالية لأسباب سبقت مناقشتها، ثم توالت إصدارات المجلس في سلسلة بيانات مفاهيم المحاسبة المالية.

وقد حدد البيان رقم ١ ثمانية أهداف للتقارير المالية جاء على رأسها الهدف العام التالي:

"يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين، لاتخاذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بالاستثمار والائتمان وغيرها من القرارات المشابهة. ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للاستيعاب بوساطة من لديه فهم معقول للأنشطة الاقتصادية، ولديه الرغبة في دراسة المعلومات باهتمام" (FASB 1978, para 34, p.16).

وهذا الهدف في واقع الأمر هو بلورة للهدف الرئيسي الذي اجتمعت عليه الدراسات السابقة.

وقد تبنت المملكة العربية السعودية رسميًا إطارًا فكريًا لأهداف ومفاهيم المحاسبة المالية (وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ). وهي لا تخرج في مجموعها عن الأهداف التي توصل إليها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي السابقة.

ويتضح لنا من استعراض التطور التاريخي السابق أهمية تحديد أهداف للمحاسبة تكون بمثابة مرشدًا فكريًا لحقل المحاسبة يلبي احتياجات المستفيدين ويعكس النظرة العامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها.

٧ - أهمية تحديد أهداف للمحاسبة

يعتبر الإطار الفكري بالمفهوم الذي سبق شرحه بمثابة دستور ينظم ويحكم عملية اشتقاق معايير للمحاسبة. ويؤدي الاتفاق على ذلك الإطار، الذي يشمل أهداف المحاسبة المالية، إلى عدة فوائد منها (FASB 1976b, 2-9):

(١) يعتبر الإطار الفكري مرشدًا عند إعداد معايير المحاسبة التفصيلية، مما يقلل من احتمال تناقض هذه المعايير بعضها مع بعض بتغير الأشخاص الذين يقومون بإعداد هذه المعايير واختلاف آرائهم.

(٢) يساعد على اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة في حالة عدم وجود معايير محاسبية لمعالجة بعض العمليات أو الأحداث.

(٣) يساعد على وضع حدود للتقدير الشخصي –إذا لزم الأمر– وينظم طريقة الوصول إليه.

(٤) يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في هذه المعلومات وزيادة فهمهم لها.

(٥) يؤدي تحديد إطار فكري للمحاسبة، شاملاً للأهداف، إلى المساعدة على مقارنة نتائج الوحدات المحاسبية بعضها مع بعض، ولنفس الوحدة، على فترات مختلفة. وهذا يهم مستخدمي المعلومات المحاسبية كالمستثمرين، ويمكنهم من توجيه استثماراتهم للوجهة التي تحقق أهدافهم. ومن البديهي أن إمكانية المقارنة لا تتسنى إذا كانت كل وحدة تتبع أساليب محاسبية مختلفة بناءً على اجتهادات شخصية غير مقيدة بإطار فكري ينظمها.

٨ - اختلاف أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي

بما أن المحاسبة والتقارير المالية تهدف بصورة رئيسة إلى تزويد المتعاملين مع الوحدة المحاسبية بمعلومات تساعدهم على اتخاذ قراراتهم، وبما أن المستثمر المسلم يهمه أولاً إرضاء الله عز وجل،

وهو هدف لم تفترضه الدراسات السابقة التي حددت أهداف المحاسبة والتقارير المالية، وحيث أن هذه الدراسات في مجملها كانت في مجتمعات غير إسلامية، ولذلك كان طبيعيًا أن يكون هناك اختلافات في أهداف المحاسبة والتقارير المالية طبقًا لاختلاف أهداف المستخدمين. ولكن ليس معنى ذلك أن كل ما تم التوصل إليه في الفكر المعاصر من أهداف المحاسبة المالية غير ملائم، فالمستثمر المسلم وغير المسلم يشتركان في رغبتهما في تنمية الثروة والمال وتحقيق عائد على الاستثمار. وهذا هدف أقره الشرع الحنيف طالما تمت تلبيته في إطار الشريعة الإسلامية.

وبالرغم من أن هذه الخصوصية للمستثمر المسلم بديهية لنا بصفتنا مسلمين، إلا أننا نورد هذا تأكيد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي على أهمية أخذ الخصوصيات البيئية في الاعتبار عند دراسة أهداف التقارير المالية التي توصلوا إليها. فقد ورد في بيان المجلس رقم (١) والخاص بالأهداف:

> "أن الأهداف المحددة في هذا البيان تنبع بصورة رئيسية من احتياجات من توجه لهم المعلومات المحاسبية والتي تعتمد بدورها بصورة رئيسية على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقرارات التي يمارسها ويقوم بها المستخدمون، وتبعًا لذلك فإن الأهداف المحددة في هذا البيان متأثرة بالبيئة الاقتصادية، القانونية، والسياسية، والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية" (FASB 1978, para 9, p.5).

وبالإضافة إلى اختلاف أهداف المستثمر المسلم عن غير المسلم، هناك أسباب أخرى تتطلب صياغة أهداف خاصة بالمحاسبة في اقتصاد إسلامي نذكر منها:

(١) اختلاف طبيعة العمليات والمعاملات المالية في اقتصاد إسلامي.

(٢) ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ذلك أحكام لها علاقة مباشرة بالمحاسبة المالية.

(٣) الاقتصاد الإسلامي فكر متميز عن غيره من المدارس الاقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية، وبالتالي يجب أخذ ذلك في الاعتبار عند صياغة أهداف المحاسبة والتقارير المالية.

٩ - مستخدمو المحاسبة والتقارير المالية في اقتصاد إسلامي

من المفاهيم التي تركت أثراً واضحًا على الفكر المحاسبي المعاصر ولاسيما في مجال تحديد الإطار الفكري للمحاسبة هو مفهوم مستخدمي معلومات المحاسبة والتقارير المالية. فهذا المفهوم ينادي بضرورة أن تؤخذ صفات المستخدمين، وفئاتهم، واحتياجاتهم من المعلومات في الاعتبار عند إعداد المعايير المحاسبية، ولاسيما تلك المتعلقة بعرض المعلومات من خلال القوائم والتقارير المالية. وقد ظهرت الفكرة بصورة رئيسة نتيجة ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة الناتجة عن الثورة

الصناعية، وظهور الشركات المساهمة. وهذه الظاهرة موجودة أيضًا في أي اقتصاد إسلامي حيث تقوم المصارف والمؤسسات المالية -مثلاً- بتجميع الأموال من أعداد كبيرة وتوجيهها إلى الاستثمارات عن طريق تمويل أعداد كبيرة من رجال الأعمال. كما أن فكرة المضاربة تقوم أساسًا على الانفصال بين الملكية والإدارة.

وقد حاولت الدراسات المحاسبية المعاصرة، تحديد صفات هؤلاء المستخدمين وفئاتهم، ووجدت أن هذه الفئات تتسم ببعض الصفات المشتركة. انظر على سبيل المثال: (FASB 1978)، وكذلك (وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية ١٤٠٦هـ). ومن هذه الصفات أنها فئات تتعامل بشكل أو بآخر مع الوحدة المحاسبية. ويترتب على هذا التعامل آثار معينة إما سلبًا أو إيجابًا تنتج عن هذا التعامل. وكذلك فإن من المتفق عليه أن أهم صفات هذه الفئات أنها تملك سلطة أو قدرة أو موارد محدودة في الحصول على المعلومات عن المنشأة. هذه المحدودية إما أن تنشأ من نصوص نظامية، أو قانونية، أو من اعتبارات عملية واقعية، كحجم الاستثمار في الوحدة المحاسبية، فمن غير المعقول أن يخصص أحد المستثمرين موارد أكبر من قيمة عائدات استثماراته للحصول على معلومات تتعلق بالوحدة المحاسبية التي يستثمر فيها أمواله.

نخلص من ذلك إلى أن التقارير المالية الناتجة عن المحاسبة تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست مصممة لخدمة الاحتياجات التفصيلية لكل فئة على حدة.

وقد أمكن من واقع الصفات سابقة الذكر تحديد أهم هذه الفئات في[٢٠]:

(١) المساهمون والمستثمرون.

(٢) المتعاملون- وهم فئات تتعامل مع الوحدة المحاسبية بصورة أو بأخرى.

(٣) أجهزة الدولة كالبنوك المركزية وأجهزة الزكاة ومؤسسات التكافل وأجهزة التخطيط وغيرها.

(٤) يمكن أن تشمل هذه الفئات فئات أخرى عديدة، كالباحثين، وواضعي السياسات المحاسبية، والموظفين، ومستحقي الزكاة، بل يمكن أن تمتد لتشمل المجتمع كله بصورة أو بأخرى.

(٥) الإدارة[٢١]

---

(٢٠) يرى الباحث أن فئات المستخدمين المذكورة أعلاه تمثل أيضًا المستفيدين الرئيسيين من القوائم المالية في اقتصاد إسلامي، وإن كان المجال مفتوحًا لإضافة فئات أخرى تكون لها مصلحة مشروعة في استخدام التقارير المالية.

(٢١) لمناقشة مستفيضة لهذه الفئات انظر. (بهجت ١٤٠٦هـ، ١٤-١٨)

والفئات آنفة الذكر تقوم باتخاذ قرارات اقتصادية متنوعة في علاقاتها بالوحدة المحاسبية. فالمساهمون يقومون باتخاذ قرارات تتعلق أساساً، إما بالدخول بصفتهم مساهمين، أو بيع الأسهم، أو الاحتفاظ بها، أو التصويت لاختيار مجلس الإدارة، وغير ذلك من قرارات تخولهم إياها الأنظمة، ويجيزها الشرع الحنيف.

والمستثمرون يقومون باتخاذ قرارات مشابهة من حيث اتخاذ قرار الإيداع الاستثماري بالوحدة المحاسبية، أو سحب الوديعة الاستثمارية، أو توجيهها لمكان آخر يمكن أن يحقق أهدافهم بصورة أكبر. والمتعاملون سواء كان تعاملهم بصورة الدخول مع الوحدة المحاسبية في اتفاقيات تمويل على شكل مشاركة، أو مضاربة، أو مرابحة، أو غير ذلك من أوجه التعامل لهم قراراتهم بالتعامل مع الوحدة المحاسبية من خلال مقارنة الشروط والمنافع المرتقبة وغير ذلك.

وأجهزة الدولة سواء كانت بنوكًا مركزية أو أجهزة زكاة قد تقوم باتخاذ قرارات بناءً على معلومات التقارير المالية، أو قد تطلب معلومات إضافية يمكن أن تقوم المحاسبة بتقديمها.

ومن خلال تحديد فئات المستخدمين وقراراتهم يمكن تحديد نوعية المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ هذه القرارات، وكيفية قياسها وطريقة عرضها عليهم... الخ. ويمكننا أن نفترض أن الفئات سابقة الذكر –في مجملها– في اقتصاد إسلامي تهدف لتحقيق الأهداف التالية:

(١) إرضاء الله عز وجل، وذلك بالبعد عن الربا وعن أي شبهات تتعلق باستثمار أموالهم في صيغ لا تتفق مع الشريعة الإسلامية.

(٢) تنمية أموالهم وتحقيق دخل ملائم.

(٣) المساهمة في تنمية ورفعة المجتمعات الإسلامية.

وسوف تركز هذه الدراسة على اشتقاق أهداف للمحاسبة والتقارير المالية تساعد هذه الفئات على تقييم مدى تحقيقها أهدافها من خلال التعامل مع الوحدة المحاسبية.

١٠ - القرارات الاقتصادية الفردية ودورها في تنمية المجتمع

من الملائم هنا مناقشة أهمية القرارات الاقتصادية الفردية وعلاقاتها بتوزيع الموارد الاقتصادية، وتوجيهها الوجهة التي يستفيد منها المجتمع حيث أن الاقتصاد الإسلامي يوازن دائمًا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

للاستثمار -كما هو معروف- أهمية كبرى في دفع عجلة الاقتصاد في أي مجتمع[٢٢]. ويتم هذا من خلال ظاهرة المضاعف الاقتصادي. ومن المعروف أيضًا أن كل الأفراد ليست لديهم القدرة على الاستثمار المباشر، ومن هنا تأتي أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة لاجتذاب مدخرات الأفراد المكتنزة وتحويلها إلى استثمارات مفيدة.

ويشجع الإسلام بوضوح الاستثمار وعدم الاكتناز. بل إن الإسلام يحرم الاكتناز، وحبس الأموال، وتكديسها، وتوعد من يفعل ذلك أشد الوعيد كما سبق مناقشته. ولكن، لكي يمكن تحقيق عدم الاكتناز عملياً لابد أن تتوافر ثقة الأفراد في قدرة المؤسسات التي يقدمون إليها أموالهم على استثمارها استثمارًا مشروعاً لا تشوبه شائبة الربا أو أية شوائب حرام. ولا تأتي هذه الثقة إلا من خلال تقديم معلومات عن وضع هذه الوحدات وقدرتها على تحقيق أهداف المستثمرين والمتعاملين معها.

١١- الإطار العام لأهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي

من المناقشات السابقة يمكن تحديد الإطار العام التالي لأهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي:

(١) يجب أن تكون الأهداف مشتقة من، أو متفقة مع، أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

(٢) تبني المفهوم المتطور للمحاسبة الذي لا يحصرها في تلك المعلومات التي يخرجها نظام القيد المزدوج والسجلات المحاسبية المبنية عليه، بل يتعدى ذلك ليشمل معلومات أخرى يتطلبها مستخدمو القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المشروعة في تعاملهم مع الوحدة المحاسبية، وتكون ضرورية للفهم السليم للقوائم المالية.

(٣) قابلية الأهداف للتحقيق. ولا يعني ذلك بالضرورة إمكانية توفير المعلومات من خلال السجلات المحاسبية فقط، بل يعني ذلك إمكانية تحقيق الهدف بأية صورة من الصور، سواء بمعلومات رقمية في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات عليها، أو بمعلومات وصفية يمكن التقرير عنها والتحقق منها.

(٤) تم الافتراض عند اشتقاق الأهداف بأن مستخدمي القوائم المالية في اقتصاد إسلامي في معظمهم مسلمون يهدفون إلى إرضاء الله عز وجل، وطاعته والالتزام بالشريعة الإسلامية. وحتى

(٢٢) الاستثمار في اقتصاد إسلامي إما أن يتم بطريقة مباشرة، أو بالدخول في عقد شركة أو مضاربة أو حتى بتقديم المدخرات إلى أحد المصارف أو إحدى المؤسسات المالية الإسلامية لاستثمارها نيابة عن المستثمر.

لو فرضنا أن غير المسلمين يتعاملون مع مؤسسات الاقتصاد الإسلامي فإن هدف هذه المؤسسات هو إرضاء الله عز وجل وطاعته وتقديم نموذج مشرف يمكن أن يكون أسلوبًا من أساليب الدعوة الله عز وجل.

(٥) تم تبني بعض أهداف المحاسبة والتقارير المالية من الفكر المحاسبي المعاصر وذلك بعد دراستها، والتأكد من عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها

وبدلاً من البداية من نقطة الصفر في محاولة تحديد أهداف للمحاسبة، يمكن أن تتم الاستفادة مما توصل إليه الفكر الإنساني في هذا المجال ومطابقته على أحكام الشريعة الإسلامية، فما وافق الشرع يتم الأخذ به وما خالف الشرع يستبعد أو يتم تعديله. أما الجوانب التي لا توجد في الفكر الإنساني المعاصر والتي تعتبر ضرورية في الفكر الإسلامي، فيتم اشتقاقها من أحكام الشرع الحنيف والفكر الإسلامي. ويتفق هذا المنهج تمامًا مع المنهج الإسلامي والذي يعتبر الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق الناس بها، أيًا كان مصدرها، طالما لم تتعارض مع أصل من أصول الشرع.

١٢ - أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي

بناء على ما سبق، يمكن تحديد أهداف للمحاسبة في اقتصاد إسلامي كالآتي:

أ- وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة

تهدف المحاسبة في اقتصاد إسلامي إلى توفير معلومات عن مدى تحقيق الوحدة المحاسبية لهدف ابتغاء الدار الآخرة وذلك من خلال[٢٣]:

(١) توفير معلومات عن التزام الوحدة المحاسبية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الالتزام.

(٢) توفير معلومات تساعد على تحديد الزكاة الواجبة في أموال الوحدة المحاسبية. والزكاة بالرغم من كونها عبادة، وفريضة شخصية، وركن من أركان الإسلام، إلا أنه يمكن أن تقوم الوحدة المحاسبية بإخراجها نيابة عن أصحاب الأموال تسهيلاً لهم وتيسيرًا على ولي الأمر في جبايتها وصرفها وضمانًا لحقوق مستحقيها. وهذا ما يسمى في الفكر المعاصر "بالحجز عند المنبع"[٢٤].

(٣) توفير معلومات تساعد على فصل الكسب غير المشروع أو المشتبه فيه -في حالة

(٢٣) انظر: (عبد الله و عبد الكريم ١٤١٢هـ، ٦-٧) لوجهة نظر مشابهة.

(٢٤) لمناقشة مستفيضة حول هذا الموضوع انظر. (مؤتمر الزكاة والأول ١٤٠٤هـ، ٨).

حدوثه- وذلك للتخلص منه بصرفه في وجوه الخير، وعدم خلطه مع الأموال الأخرى، وعدم توزيعه على المتعاملين. وهذا الهدف احتمالي أو ثانوي لأن الأصل في نشاط الوحدة المحاسبية في اقتصاد إسلامي، هو عدم الكسب الخبيث. ولكن قد يحدث هذا لأسباب خارجة عن إرادة الوحدة المحاسبية، كأن يكون عملها في مجتمع لا يطبق الشريعة الإسلامية. وقد يحدث نتيجة اجتهاد خاطيء من الإدارة، أو جهل من بعض العاملين(٢٥).

ب- ولا تنس نصيبك من الدنيا

تهدف المحاسبة في اقتصاد إسلامي إلى توفير معلومات تتعلق بأداء الوحدة المحاسبية فيما يتعلق بتنمية أموال المستثمرين، والحفاظ على حقوق المتعاملين معها وذلك من خلال(٢٦):

(٤) توفير معلومات دقيقة عن حقوق والتزامات الوحدة المحاسبية وكافة الأطراف ذات العلاقة، والتغيرات التي حدثت على هذه الحقوق والالتزامات بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي، دون إجحاف بالمصالح المشروعة لأصحاب الأموال.

(٥) توفير معلومات دقيقة للأطراف ذات العلاقة تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية المشروعة في تعاملها مع الوحدة المحاسبية.

(٦) توفير حماية كافية لأصول وحقوق الوحدة المحاسبية وحقوق الأطراف المختلفة(٢٧).

(٧) المساهمة في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة للوحدة، وعلى رأس ذلك تشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة والمعاملات.

(٨) توفير معلومات عن نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

(٩) توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع الوحدة المحاسبية، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة المخاطر المحيطة بتحقيقها.

---

(٢٥) هذا الهدف مقتبس من (أبوغدة ١٩٩١م).

(٢٦) معظم الأهداف الواردة في هذا الجزء مشتقة من الفكر المحاسبي المعاصر مع تحويرها إذا اقتضى الأمر لتتفق مع الفكر الإسلامي.

(٢٧) بالرغم من أن المحاسبة تتعلق لوحدة محاسبية معينة منفصلة عن الأشخاص المالكين لها، إلا أنه من الضروري أن يصمم النظام المحاسبي بحيث يمكن تحديد حقوق والتزامات أية أطراف تتعامل مع الوحدة المحاسبية.

(١٠) توفير معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة الوحدة المحاسبية للأمانة المناطة بها من قبل أصحاب الأموال، دون إهمال أو تقصير أو تعد سواء في الالتزام بالشريعة الإسلامية، أو في حفظ الأموال وتنميتها وتحقيق عائد ملائم لأصحابها، أو في غير ذلك من الأهداف المشروعة لأصحاب الأموال.

جـ- وأحسن كما أحسن الله إليك

تهدف المحاسبة في اقتصاد إسلامي إلى توفير معلومات تتعلق بإحسان الوحدة المحاسبية. والإحسان كلمة جامعة لكل خير. وفي الواقع فإن جانب الإحسان هو الجانب الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال التي نادى بها المفكرون في الغرب حديثًا دون أن تجد قبولاً واسعًا لدى هذه المنشآت التي توجه كل جهودها لتعظيم أرباحها، بينما الإحسان في اقتصاد إسلامي هو أحد في الأهداف التي يفترض أن يسعى إليها الأفراد والمنشآت. وعلى ذلك يمكن أن يتم تحقيق الهدف السابق ذكره بخصوص توفير معلومات عن إحسان الوحدة المحاسبية من خلال:

(١١) توفير معلومات عن إحسان الوحدة المحاسبية وعلى سبيل المثال مدى إسهام الوحدة المحاسبية في الجمعيات الخيرية، وصناديق القرض الحسن للمحتاجين، ومدى إسهام الوحدة المحاسبية في تنمية المجتمع المسلم الذي تعمل فيه وغيره من المجتمعات المسلمة من خلال توفير فرص العمل والتدريب والإسهام في رفع الناتج القومي، وتشجيع وتنمية التبادل التجاري بين العالم الإسلامي، وغير ذلك من إسهامات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة.

ولا يعني هذا الهدف الخاص بتقديم معلومات عن الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال فرض متطلبات عليها بهذا الخصوص، أو تحويلها إلى جمعيات خيرية، بل يعني هذا الهدف مجرد تقديم معلومات بهذا الخصوص حتى تمكن المستثمر المسلم من اتخاذ قراراته تجاه الوحدة المحاسبية وهو على بينة من أمره في هذه الجوانب.

(١٢) توفير معلومات عن الموارد البشرية المتاحة للوحدة المحاسبية ومدى إسهامها في الارتقاء بالعاملين فيها سواء في النواحي الشرعية أو الاقتصادية، وتدريبهم، والعدل في معاملتهم، وتشجيعهم على إتقان أعمالهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية.

ويرتبط بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في اقتصاد إسلامي مفهوم أهم وأشمل وهو مفهوم "عمارة الأرض "إذ يتطلب هذا المفهوم أن يكون الإنسان وكافة أعماله مفيدة ونافعة له وللآخرين ولا تؤدي إلى فساد في الأرض.

د- ولا تبغ الفساد في الأرض

والفساد في الأرض هو الجانب السلبي للمسؤولية الاجتماعية. أي إنه يشمل الأفعال التي يجب على الأفراد والمنشآت تجنبها حتى لا تؤدي إلى الفساد في الأرض.

وكما سبق ذكره، فإن هدف "تعظيم الربح" قاد في الواقع إلى فساد في الأرض، ويتضح ذلك جليًا في التلوث البيئي والأخلاقي والممارسات اللا أخلاقية التي قامت بها منظمات الأعمال الضخمة في سبيل تحقيق هذا الهدف. أما في اقتصاد إسلامي، فإن تجنب الإفساد في الأرض يتضح جليًا في نصوص القرآن الكريم، وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" التي لا تجيز للمسلم أن يتسبب في إضرار نفسه أو الآخرين أو البيئة أو المجتمع في سبيل تحقيق عائد مادي. وإذا كان المستثمر الغربي الرأسمالي قد بدأ يطالب بمعلومات عن أداء منشآت الأعمال لمسؤوليتها الاجتماعية، فإن هذا من مكارم الأخلاق التي جاء الإسلام ليتبناها ويكملها ويوجهها الوجهة الخالصة لله عز وجل.

وعليه يمكن صياغة أحد أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي كالآتي:

توفير معلومات عن مدى تجنب الوحدة المحاسبية للإفساد في الأرض- وما قامت به تجاه الحفاظ على البيئة من التلوث، وعدم إهدار الموارد النادرة، أو عدم الإسراف في استعمالها، وغير ذلك من المجالات.

الخلاصة

تم في هذا البحث اشتقاق أهداف للمحاسبة في اقتصاد إسلامي في إطار الآية الكريمة "**وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين**" [القصص: الآية ٧٧] التي توضح أن الهدف من المال أو الاستثمار هو:

(١) ابتغاء الدار الآخرة.
(٢) عدم إغفال العائد المادي.
(٣) الإحسان.
(٤) عدم الإفساد في الأرض.

والفكر المحاسبي المعاصر يحصر مفهوم "نتيجة الأعمال" في "الربح" انسجامًا مع الفكر الاقتصادي الرأسمالي. وقد وضح البحث الآثار الضارة لذلك واقترح أهدافًا للمحاسبة في اقتصاد إسلامي تستفيد من أفضل ما وصل إليه الفكر المحاسبي المعاصر لكنها تشمل، بالإضافة إلى الربح أو العائد المادي، الأهداف الأخرى الأخلاقية والاجتماعية والدينية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو غدة، عبد الستار (١٩٩١م) *نبذة مبدئية في أهداف المحاسبة الإسلامية*، ورقة عمل غير منشورة، البحرين: هيئة معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٢م) *ملخص لاتفاقيات مؤتمر ريو ١٩٩٢م*. القاهرة. الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

البنك الدولي (١٩٩٢م) التنمية والبيئة. *تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٢م*. القاهرة ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر.

بهجت، محمد فداء الدين عبد المعطي (١٤٠٦هـ) *الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي. دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية*. جدة. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز

عبد الله، أحمد علي ورفعت أحمد عبد الكريم (١٤١٢هـ) *نحو أهداف التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية*. ورقة عمل غير منشورة، البحرين. مجلس معايير المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

مؤتمر الزكاة والأول (١٤١٤هـ) *توصيات وفتاوى مؤتمر الزكاة الأول*. الكويت: بيت الزكاة.

وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية (١٤٠٦هـ) **أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام**. الرياض. وزارة التجارة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

American Accounting Association (1966) A Statement of Basic Accounting Theory (*ASOBAT*). Sarasota. FL: AAA.

________, (1973) Report of the Committee on Environmental Effects of Organization Behaviour. *The Accounting Review*, Supplement to Vol. 48.

________, (1977) *Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance*. Sarasota. FL: AAA.

American Institute of Certified Public Accountants (1973) *Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statement*. (The Trueblood Report). New York: AICPA.

Beesley, M. and **Evans, T.** (1978) *Corporate Social Responsibility: A Reassessment*. London **:** Croom Helm.

Birnberg, J.C. (1981) The Role of Accounting in Financial Disclosure. Accounting. *Organization and Society*, 15(1): 71-80.

Brummet, R.L., Flamholtz, E.G. and **Pyle, W.C.** (1968) Human Resource Measurement- A Challenge for Accountants. *The Accounting Review* 43 (April): 217-24.

Buckley, J.W., Buckley, M.H. and **Plank, T.M.** (I980) *SEC Accounting*. New York: John Wiley & Sons. Estes, R. (1976) *Corporate Social Accounting*. New York: John Wiley & Sons.

Financial Accounting Standards Board (1974) Discussion Memorandum: Consideration of the Report of the Study Group on Objectives of Financial Statements. Stamford. CT: FASB.

________, (1976a) Tentative Conclusions on Objectives Financial Statements of Business Enterprises. Stamford. CT: FASB.

________, (1976b) Scope and Implications of the Conceptual Framework Project. Stamford, CT: FASB.

________, (1976c) Discussion Memorandum: An Analysis of Issues Related to Conceptual Framework for Financial Accounting and Reporting: Elements of Financial Statements and Their Measurement. Stamford, CT: FASB.

________, (1977) *Exposure Draft: Objectives of Financial Reporting and Elements of Financial Statement of Business Enterprises*. Stamford. CT: FASB.

________, (1978) *Statements of Financial Accounting Concepts* No. 1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises. Stamford. CT: FASB.

Finney, H.A. and **Miller, H.E.** (1965) *Principles of Accounting: Intermediate*, Sixth Edition. Englewood Cliffs. NJ: Prentice-Hall.

Friedman, M. (1962) *Capitalism and Freedom*. University of Chicago.

Gray, R., Owen, D. and **Mannders, K.** (1987) *Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability*. London: Prentice-Hall International.

Hirshleifer, J. (1976) *Price Theory and Applications*. New York: Prentice-Hall.

Kelley, E. and **Lazer, W.** (1973) *Managerial Marketing: Policies, Strategies and Decisions*. Homewood. Illinois: Richard Irwin, Inc.

Kieso, D. and **Weygandt, j.** (1992) *Intermediate Accounting*. Seventh Edition. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Meigs, W.B., Mosich, A.N. and **Meigs, R.F.** (1975) *Financial Accounting*. New York**:** McGraw-Hill Book Company.

Mutchler, J.F. and **Smith, C.H**. (1984) *The Development of Financial Accounting Standards in the United States: Past and Present in International Accounting*, edited by **H.P. Holzer.** New York: Harpe and Row Publishers.

Nikolai, L.A., Bazley, J.D. and **Stallman, J.C.** (1990) *Principles of Accounting*. Boston. MT: PWS Publishing Co.

Paton, W.A. (1922) *Accounting Theory*. Reprinted in 1973. Houston, Texas: Scholars Book.

Paton, W.A. and **Littleton, A.C.** (1940) *An Introduction to Corporate Accounting Standards*. Sarasota. FL: AAA.

Ramanathan, K.V. (1976) Toward a Theory of Corporate Social Accounting. *The Accounting Review* 51 (July): 516-28.

Sanders, T.H., Hatfield, H.R. and **Moore, U.** (1938) *A Statement of Accounting Principles*. New York: American Institute of Accountants.

Seidler, L.J. and **Seidler, L.L.** (1975) *Social Accounting: Theory, Issues and Cases*. Los Angeles, California: Melville Publishing Company.

Stoman, j. (1991) *Economics*. *Harvester Wheat Sheaf*. New York: Prentice-Hall.

The World Resources Institute (1993) *World Resources* 1992-1993. Towards Sustainable Development Report by the World Resources Institute, UNEP (United Nations Environmental Program), UNDP (United Nation Development Program), Oxford University Press.

Wilcox, K.A. and **San Miguel, J.G**. (1984) *Introduction to Financial Accounting*. New York: Harper and Row.

ملحق رقم (١)

أهداف القوائم المالية حسب دراسة لجنة تروبلود ١٩٧٣م

(١) الهدف الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية.

(٢) خدمة المستخدمين الذين لديهم سلطة أو قدرة أو موارد محدودة تمكنهم من الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدرهم الرئيسي في المعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للمنشأة.

(٣) تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين للتنبؤ والمقارنة، وتقويم التدفقات النقدية المحتملة لصالحهم وذلك من حيث المبلغ والتوقيت والمخاطرة.

(٤) تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم على التنبؤ والمقارنة وتقويم قدرة المنشأة الربحية.

(٥) تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قدرة الإدارة على الاستغلال الفعال لموارد المنشأة لتحقيق هدفها الرئيسي.

(٦) تقديم معلومات حقيقية أو تفسيرية حول العمليات وغير ذلك من الأحداث لتساعد على التنبؤ والمقارنة وتقويم قدرة المنشأة الربحية. ويجب الإفصاح عن الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها أية أمور تخضع للتفسير، أو التقويم، أو التنبؤ، أو التقدير.

(٧) تقديم قائمة عن المركز المالي تساعد على التنبؤ والمقارنة وتقويم القدرة الربحية للمنشأة. ويجب أن تقدم هذه القائمة معلومات تتعلق بعمليات المنشأة أو غيرها من الأحداث التي تشكل جزءًا من دورات الأرباح غير المكتملة. ويجب أن يقدم تقريرًا عن القيم الجارية عندما تكون هذه القيم مختلفة اختلافًا جوهريًا عن التكلفة التاريخية. ويتم تجميع الأموال والالتزامات في مجموعات منفصلة، وذلك على حسب درجة عدم التأكد التي تحيط بالمبالغ، وتوقيت التحقق المأمول أو التصفية.

(٨) تقديم قائمة عن الدخل الدوري تساعد على التنبؤ والمقارنة وتقويم القدرة الربحية للمنشأة. ويجب أن تقدم هذه القائمة صافي النتيجة من العمليات والدورات الربحية المكتملة، وأنشطة المنشأة التي تؤدي إلى تقدم ملموس تجاه إكمال الدورات غير المكتملة. ويجب أن يقدم تقرير عن التغيرات في القيم مابين قائمتين مركز مالي عن فترتين متتاليتين منفصل عن قائمة الدخل وذلك لاختلاف هذا التغير من حيث درجة التأكد حول تحققه.

(٩) تقديم قائمة الأنشطة المالية مفيد في التنبؤ والمقارنة وتقويم القدرة الربحية للمنشأة. وهذه القائمة يجب أن تحتوي على حقائق عن الجوانب من عمليات المنشأة التي لها أو يتوقع أن يكون لها

آثارًا نقدية هامة أو جوهرية. وهذه القائمة يجب أن تحتوي على بيانات تتطلب حدًا أدنى من الحكم والتقدير والتفسير بوساطة معدي البيانات.

(١٠) تقديم معلومات تساعد على عملية التنبؤ. ويجب تقديم التوقعات المالية عندما تساعد هذه التوقعات على زيادة دقة تنبؤات المستخدمين.

(١١) أحد أهداف القوائم المالية للمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح هو تقديم معلومات تساعد على تقويم فاعلية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة. ويجب أن يتم إيجاد مقاييس كمية للأداء تعكس إنجاز الأهداف التي يمكن تحديدها.

(١٢) التقرير عن أنشطة المنشأة التي لها آثار على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووصفها أو قياسها، والتي لها أهمية في دور المنشأة في بيئتها الاجتماعية.

ملحق رقم (٢)

أهداف التقرير المالية حسب ما ورد في البيان رقم (١) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية عام ١٩٧٨م

(١) تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين، والمحتملين، والدائنين، وغيرهم من المستخدمين تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية وقرارات مشابهة رشيدة. وهذه المعلومات يجب أن تكون قابلة للاستيعاب، بوساطة من لديه فهمًا معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال، ورغبة في دراسة هذه المعلومات بقدر معقول من الاهتمام.

(٢) تقديم معلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والدائنين، وغيرهم من المستخدمين على تقدير مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للمتحصلات النقدية المستقبلية من توزيعات الأرباح أو الفوائد وكذلك المتحصلات من بيع أو استحقاق الأوراق المالية أو القروض. إن هذه المتحصلات المستقبلية النقدية تتأثر بقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لمواجهة التزاماتها عندما يحل موعدها، وكذلك تغطية احتياجاتها النقدية الأخرى من الاستثمار في العمليات، ودفع توزيعات للأرباح، كما يمكن أن تتأثر توقعات المتحصلات النقدية بنظرة المستثمرين والدائنين بشكل عام حول قدرة المنشأة، وهذه بدورها تؤثر على الأبعاد السوقية للأوراق المالية الخاصة بالمنشأة. ولذلك يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقدير مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد لصافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة صاحبة العلاقة.

(٣) تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد – التزام المنشأة بتحويل موارد لوحدات أخرى ولحقوق الملاك– وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغيير في الموارد والالتزامات المترتبة على ذلك.

(٤) تقديم معلومات حول أداء إدارة المنشآت: المسؤوليات الأمانة المناطة بها بوساطة الملاك، حملة الأسهم، في استخدام موارد المنشأة. وتحاسب إدارة المنشأة دوريًا أمام الملاك ليس فقط عن حماية موارد المنشأة والأمانة في الاحتفاظ بها، ولكن أيضًا عن الاستخدام الكفء والمربح للموارد، وحماية الملاك من النتائج غير المرغوبة –بقدر الإمكان– لبعض العوامل الاقتصادية كالتضخم والتغيرات الاجتماعية والتقنية والتكنولوجية. وعندما تقوم إدارة المنشأة بطرح أوراق مالية للاكتتاب العام فإنها تقبل طواعية مسؤوليات أوسع.

(٥) تقديم معلومات حول كيفية حصول المنشأة على الموارد النقدية وصرفها، وحول سياسات الاقتراض وسداد القروض، وحول عمليات رأس المال بما في ذلك توزيع الأرباح وأية توزيعات أخرى لموارد المنشأة على الملاك، وحول أي عناصر أخرى تؤثر على سيولة وقدرة المنشأة على السداد.

(٦) تقديم معلومات للمدراء وأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات في صالح الملاك.

(٧) تقديم إيضاحات وتفسيرات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة. فعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي إيضاحات إدارة المشروع لبعض المعلومات إلى زيادة فائدة المعلومات المالية كوسيلة لمساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تكوين توقعات عن منشآت الأعمال.

(٨) تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات، وحقوق الملاك. هذه المعلومات تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم للتعرف على نقاط القوة والضعف الحاليين، وتقدير سيولتها وقدرتها على السداد. وهذه المعلومات المتعلقة بالموارد والالتزامات وحقوق أصحاب المشروع توجد قاعدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم لتقييم المعلومات المتعلقة بأداء المنشأة خلال الفترة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المعلومات تقدم مؤشرات مباشرة على التدفقات النقدية المحتملة لبعض الموارد والنقدية اللازمة لسداد الكثير من الالتزامات، إن لم يكن معظمها.

(٩) تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة. ويقوم المستثمرون والدائنون في كثير من الأحيان باستخدام المعلومات عن الماضي للمساعدة في تقدير مستقبل المنشأة، ولذلك وبالرغم من أن القرارات الاستثمارية وقرارات الائتمان تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن أداء المنشأة في المستقبل، إلا أنه من المعتاد أن تبنى هذه التوقعات جزئيًا –على الأقل– على تقييم أداء المنشأة في الماضي.

Objectives of Accounting in an Islamic Economy

MOHAMMED F. BAHJAT
Department of Accounting,
King Abdul-Aziz University Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. This research is a step in determining the objectives of accounting in an Islamic economy. It reflects the multiplicity of objectives of economic activities in Islam as expressed in the verse No. 28: 77 from the Holy Quran.
These objectives can be summarized to include:

1. Seeking the Hereafter by abiding by what is permissible (*halal*) and avoiding what is prohibited.
2. Not forgetting one's share of this life's well being, through seeking profit.
3. Fulfilling one's responsibility toward others and the environment in which we live.
4. Avoiding any form of harm-doing to others and the environment.

It is argued in this paper that any accounting system in an Islamic framework, must provide information regarding the achievement of the above mentioned objectives.